الأمم المتحدة S/2012/178

مجلس الأمن

Distr.: General
26 March 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، يشرفني أن أشير إلى الفقرة ٥ من قرار المجلس ٢٠١٧ (٢٠١١) التي فيها:

”طلب إلى اللجنة [...] أن تقوم، مستعينة بفريق خبرائها وبالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي، وبالتشاور مع المنظمات والكيانات الدولية والإقليمية، بتقييم التهديدات والتحديات، وخاصة ما يتصل منها بالإرهاب، الناجمة عن انتشار كل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها من ليبيا في المنطقة، وخاصة القذائف سطح - جو المحمولة على الظهر، وأن تقدم إلى المجلس تقريرا بشأن مقترحات لمواجهة هذا التهديد، ومنع انتشار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، تدابير لتأمين هذه الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وضمان إدارة المخزونات على نحو آمن وخال من المخاطر، وتعزيز مراقبة الحدود وأمن النقل“؛

وأود في هذا الصدد أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة التقرير الذي اعتمدته اللجنة (انظر المرفق).

وتود اللجنة أن تؤكد أن السلطات الليبية، فضلا عن دول المنطقة، مسؤولة في المقام الأول، عن منع انتشار جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، وبخاصة منظومات (صواريخ) الدفاع الجوي المحمولة، من ليبيا، بوسائل منها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتوصيات الواردة في التقرير المرفق.

120412 120412 12-27604 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كما تشير اللجنة إلى أن المجلس قد قرر، في قراره ٢٠٢٢ (٢٠١١)، أن تقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتنسيق والتشاور مع الحكومة الانتقالية لليبيا، المساعدة والدعم إلى الجهود الوطنية الليبية، مع مراعاة مسائل من بينها التقرير المشار إليه في الفقرة ٥ من القرار ٢٠١٧ (٢٠١١).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه فيليبي **مورايس كابرال**
رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا

المرفق

ورقة عمل موحدة بشأن تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ٢٠١٧ (٢٠١١) إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) أن تقوم، مستعينة بفريق خبرائها وبالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومع غيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي، وبالتشاور مع المنظمات والكيانات الدولية والإقليمية، بتقييم التهديدات والتحديات، وخاصة ما يتصل منها بالإرهاب، الناجمة عن انتشار كل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها من ليبيا في المنطقة، وخاصة القذائف سطح – جو المحمولة على الظهر، وأن تقدم إلى المجلس تقريرا بشأن مقترحات لمواجهة هذا التهديد، ومنع انتشار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، تدابير لتأمين هذه الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وضمان إدارة المخزونات على نحو آمن وخال من المخاطر، وتعزيز مراقبة الحدود وأمن النقل. وعقب صدور هذا القرار، اجتمعت اللجنة مع فريق الخبراء في كانون الأول/ديسمبر ومع كيانات أخرى لمناقشة دور كل منظمة وكيان في تنفيذ الفقرة ٥ من القرار ٢٠١٧ (٢٠١١).

٢ – ولذلك طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء أن يعد ورقة عمل بشأن تنفيذ الفقرة ٥ من القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) تشتمل على إسهامات من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومنظمة الطيران المدني الدولي وغيرهما من الكيانات ذات الصلة. وتنفيذا لطلب اللجنة، أعد فريق الخبراء ورقة العمل الحالية التي تتضمن الإسهامات المشار إليها أعلاه وإسهام فريق الخبراء المعد استنادا إلى مقابلات جرت مع مسؤولين ليبيين ومع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويستند إسهام الفريق أيضا إلى مشاورات إضافية أجراها مع مكتب شؤون نزع السلاح وهيئات دولية منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وراعت ورقة العمل أيضا العمل الذي قامت بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بآثار الأزمة الليبية في منطقة الساحل التي نُفذت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣ – ووُضعت الاستنتاجات بالاستناد إلى تقييم للحالة داخل ليبيا وفي المنطقة دون الإقليمية ومنطقة الساحل. وتركز ورقة العمل في المقام الأول على التهديد المتصل بشمال

وغرب أفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل، لأن تلك المناطق قد زارتها المديرية التنفيذية والفريق.

٤ - لذلك توفر ورقة العمل ما يلي:

(أ) تقييما للتهديدات الناجمة عن انتشار جميع أنواع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في ليبيا. تركز ورقة العمل، في هذا الصدد، على الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل، والتحديات المتصلة بمراقبة الأسلحة؛

(ب) تقييما للتهديدات الناجمة عن انتشار جميع أنواع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية ومنطقة الساحل. تركز ورقة العمل، على العوامل الموجودة من قبلُ التي تسبب انعدام الأمن والقلاقل في المنطقة دون الإقليمية؛ والتغيرات الراهنة في ديناميات انعدام الأمن في منطقة الساحل وآثار الأزمة الليبية؛ والجماعات الإرهابية والأسلحة في منظمة الساحل؛

(ج) توصيات لمجابهة التهديد الذي تشكله الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في ليبيا والمنطقة دون الإقليمية ولمنع انتشارها. تركز ورقة العمل على تأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ودرء أخطارها في مواقع التخزين وأثناء نقلها، ومراقبة منظومات (أو صواريخ) الدفاع الجوي المحمولة، وإبطال الذخائر المتفجرة وإزالة الألغام والتوعية بخطرها، ونزع سلاح الكتائب وتسريحها وإعادة إدماجها، وسن تشريعات وطنية ودولية، وتعزيز آليات مراقبة الحدود، وتقوية التعاون الإقليمي، وتبادل المعلومات.

موجز النتائج

٥ - حتى اليوم، لم تُضبط خارج ليبيا أي صواريخ دفاع جوي محمولة مصدرها ليبيا. ومع ذلك، فإن استنتاجات ورقة العمل تشير إلى وجود متغيرات هامة منطوية على تهديد، مما يبرر اتخاذ المزيد من التدابير للتخفيف من حدة المخاطر التي قد تشكلها صواريخ الدفاع الجوي المحمولة. والتحرك مطلوب، حتى في غيبة أدلة قاطعة على حيازة جماعات إرهابية لصواريخ دفاع جوي محمولة مصدرُها ليبيا، بالنظر إلى احتمال أن يصبح الخطر الكامن واقعا بكل درجات اليقين في حالة استخدام السلاح، الأمر الذي قد تنجم عنه نتائج كارثية.

٦ - ولا يكفي مجرد معرفة أماكن هذه الصواريخ أو الحصول على أدلة تثبت نقلها من ليبيا. والتهديد الذي تشكله صواريخ الدفاع الجوي المحمولة المستخدمة كسلاح إرهابي تجسده على الأخص العوامل المتلازمة التالية: مدى توافر الأعتدة اللازمة؛ الطلب (أي سعي الإرهابيين إلى الحصول على الأسلحة)، والقدرة الاقتصادية للمشترين المحتملين؛ وقدرة

السلاح ومداه (درجة تطور تصميم تلك المنظومات)؛ والحالة التشغيلية لمختلف مكونات السلاح (صلاحية البطاريات والبواحث seekers والقاذفات للاستعمال)؛ والقدرة على التشغيل السليم للسلاح؛ والقدرة على الوصول إلى الأهداف المحتملة.

٧ - وفيما يتعلق بانتشار أسلحة أخرى غير صواريخ الدفاع الجوي المحمولة، توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا أثناء النزاع، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من ذخيرة، فضلا عن المتفجرات. وعدم خضوع الكتائب ومخزوناتها من الأسلحة للرقابة من جانب هيكل قيادة وطني ووجود أوجه قصور جسيمة في إدارة المخزونات وتأمينها كلها عوامل تسهم في خطر الانتشار غير المشروع داخل ليبيا وخارجها على السواء. كما أن القيمة الاقتصادية للأسلحة واحتمال الاحتياج إلى الدخل، بالإضافة إلى عدم بسط الحكومة المركزية سلطتها وعدم تأمين الحدود بالشكل الملائم، كل ذلك يشكل تحديات رئيسية يمكن أن تشجع على مزيد من الانتشار خارج ليبيا.

٨ - ومن المحتمل أن يكون ازدياد توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في منطقة الساحل قد أجج حالة انعدام الأمن الموجودة من قبل، مثل النشاط الإرهابي والإجرام المسلح والنزاعات المحلية، وخاصة في شمال مالي، حيث نشأ مؤخرا تمرد مسلح متزايد مصحوب بمواجهات عنيفة ضد الجيش الوطني. ومع أن قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١) يركز على إجراء تقييم للتهديدات والتحديات التي يثيرها انتشار كل الأسلحة، فمن المهم أيضا تسليط الضوء على حالة انعدام الاستقرار التي ازدادت حدتها مؤخرا في منطقة الساحل والتي ربما ارتبطت أيضا بالنزوح الكبير لجماعات كانت تستضيفها حكومة القذافي السابقة وعودة هذه الجماعات بالأسلحة إلى بلدانها الأصلية، ومنها مالي والسودان.

٩ - وقد قامت السلطات، بدعم من جهات دولية، بوضع وتنفيذ طائفة من المبادرات الهادفة إلى معالجة أوجه القصور في تأمين الأسلحة داخل ليبيا. وجرت زيارة أكثر من ١٢٠ موقعا لتخزين الأسلحة وحصر ما يقدر بـ ٠٠٠ ٥ من صواريخ الدفاع الجوي المحمولة. ومن المحتمل أن يسفر جرد أكثر شمولا عن جمع المزيد من تلك الصواريخ. ومع أن عدم بسط السلطة الوطنية على أطراف فاعلة مسلحة في الوقت الراهن يحد من تنفيذ هذه التدابير حاليا، فإن هناك بعض المبادرات المحلية المتخذة حاليا على مستوى المناطق المحلية وعلى مستوى الكتائب. ويلمح ذلك إلى لزوم أن تشارك السلطات بجميع مستوياتها في مجمل الجهود الرامية إلى مراقبة الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بها.

١٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، تتطلب معالجة التهديد المتصل بالانتشار غير المشروع للأسلحة من ليبيا تعزيز تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع الموجودة بالفعل. وتنطوي مراقبة

الأسلحة واستعمالها على استخدام نهج متعدد المستويات وطائفة واسعة من الأنشطة التي يمكن أن تسهم في معالجة هذه القضايا. ويخرج عن نطاق هذه الوثيقة تقديم قائمة وافية بالجهود الحالية المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقة الساحل. غير أنه لكي تتم معالجة التهديد الخاص المتصل بانتشار الأسلحة من ليبيا، فقد أوصت السلطات الإقليمية ومنها السلطات الليبية وشركاء دوليون بتوجيه الانتباه على الصعيد الإقليمي إلى تعزيز مراقبة الحدود، وتقوية جهود التعاون والتنسيق الإقليمية، وتبادل المعلومات وكبح التهديد الخاص المتصل بصواريخ الدفاع الجوي المحمولة.

ثانيا – تقييم التهديدات الناجمة عن انتشار جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في ليبيا

ألف – الأسلحة التقليدية

١١ – أدى النزاع في ليبيا وسيطرة المعارضة على الأراضي إلى الكشف تدريجيا عن مخزونات ضخمة جدا من الأسلحة في ليبيا، ليس فقط من حيث أعدادها الهائلة بل أيضا من حيث التنوع الكبير جدا لمنظومات الأسلحة وطُرُزها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والذخيرة المتصلة بها، فضلا عن الألغام والمتفجرات.

١٢ – وأسفر توزيع الأسلحة على المدنيين واستيلاء الأفراد والكتائب على محتويات مواقع تخزين الأسلحة عن تداول منفلت لكميات كبيرة جدا من العتاد العسكري أثناء الحرب. وبعد انتهاء النزاع بأربعة أشهر، كانت توجد نسبة كبيرة مسلحة من السكان المدنيين وكانت الكتائب تسيطر على نسب كبيرة من مخزونات الأسلحة والذخيرة.

١٣ – ومن المهم ملاحظة أن الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخيرة والأعتدة ذات الصلة لا يمكن رؤيته بمعزل عن المخزونات الكبيرة من الأسلحة التي تمتلكها الحكومة وهي مخزونات كثيرا ما لا تخضع لحراسة جيدة. ولهذا السبب يقع تحسين إدارة المخزونات في صدارة الأولويات.

منظومات (أو صواريخ) الدفاع الجوي المحمولة في ليبيا

١٤ – يشير قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١) إلى التهديدات والتحديات المتصلة على وجه الخصوص بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة. وتعرّف هذه المنظومات بأنها صواريخ سطح – جو قصيرة المدى يمكن بها إسقاط طائرات تطير على ارتفاعات تقل عن ٤,٥ كيلومترات تقريبا وبالتالي فإنها تشكل تهديدا كبيرا للطيران العسكري والمدني على السواء.

١٥ - ومع أنه جرى استنادا إلى معلومات جمعتها الولايات المتحدة الأمريكية على الأرض، تجميع ما يقدر بنحو ٢٠ ٠٠٠ صاروخ دفاع جوي محمول حصلت عليها ليبيا خلال العقود الأربعة الماضية، فإن من غير الواضح عدد ما كان موجودا من تلك الصواريخ في ليبيا قبل النزاع، وعدد ما لم يُعرف مآله منها حتى الآن. ووفقا لمنظمة هيومان رايتس واتش (منظمة رصد حقوق الإنسان)، التي كان لها وجود ميداني خلال المراحل الأولى للنزاع، فقد كانت تلك الصواريخ من بين الأصناف الأولى التي اختفت من مواقع التخزين إلى جانب أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة أخرى. ومع ذلك، وبسبب فرض منطقة حظر الطيران وشل القدرة الجوية للقذافي، لم تكن توجد حاجة فعلية لتلك الأسلحة أثناء النزاع؛ وفي حين أن بعضا منها ربما تم استخدامه من حين لآخر كصواريخ سطح - جو أو كصواريخ سطح - سطح، فإنها لم تكن، بسبب عدم معرفة كيفية استعمالها، السلاح المفضل في القتال العسكري.

١٦ - ووفقا لما ذكرته الولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فقد جرت زيارة أكثر من ١٢٠ موقع لتخزين الأسلحة ومعرفة مآل ما يقدر بـ ٠٠٠ ٥ من صواريخ الدفاع الجوي المحمولة وعدة مئات من آليات الإطلاق. ويشكل هذا التقدير نسبة من صواريخ الدفاع الجوي المحمولة التي يعتقد أن ضربات منظمة حلف شمال الأطلسي قد دمرتها، فضلا عن تلك التي أبطلتها أطقم خبراء بقيادة ليبية ومدعومة بتقنيين دوليين. ومن المحتمل أن يسفر جرد أكثر شمولا يتضمن التنقيب في الأقبية المحصنة المنهارة عن جمع المزيد من هذه الصواريخ. وقد تباطأت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ جهود استقصاء وإبطال تلك الصواريخ بسبب تقلص مستوى تعاون الجماعات التي تسيطر على مخازن الأسلحة ومستودعات التخزين. كما تشير المقابلات التي أجراها الفريق إلى أن التركيز الدولي على مسألة صواريخ الدفاع الجوي المحمولة في ليبيا ربما أدى إلى زيادة تقدير مُلاكها لوزنها السياسي وقيمتها الاقتصادية المحتملة.

١٧ - ومعظم صواريخ الدفاع الجوي المحمولة التي عثر عليها في ليبيا هي من طراز SA-7b (9K32M)، وهو الجيل الأول من هذه المنظومات الذي أنتج في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وفي بلغاريا وصربيا بدرجة أقل. وربما قلت فعالية هذه الصواريخ بسبب مضي فترة طويلة على إنتاجها ورداءة ظروف تخزينها في معظم الأحيان وعدم صيانتها. غير أن تقارير مسجلة بالفيديو ومصادر أخرى أشارت إلى النجاح في إطلاق بعض هذه الصواريخ مما يدل على أن بعضا منها لا يزال صالحا للاستعمال. ووفقا لما ذكره تقنيون من الولايات المتحدة يعملون على الأرض، فإن أنبوب الإطلاق الخاص بهذه المنظومات قد استُخدم أيضا لإطلاق مقذوفات أخرى مثل الصواريخ عيار ٥٧ مم.

١٨ - وهناك صاروخ آخر سطح - جو قصير المدى ذو قوة أكبر يثير القلق حاليا، وهو الصاروخ Igla-S (المعروف أيضا بـ SA-24). والصواريخ التي عثر عليها في ليبيا من هذا النوع هي صواريخ محمولة على مركبات وبالتالي لا يمكن وصفها في حد ذاتها بأنها محمولة على الكتف. ولم يعثر على مقابض تحكم في ليبيا حتى الآن، وفي رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أبلغت البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة فريق الخبراء بأن ''هذه الصواريخ لا يمكن، بسبب تصميمها، أن تستخدم كأسلحة محمولة على الكتف''. وهذه الصواريخ، التي سُلمت في ليبيا خلال عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، هي صواريخ أكثر تطورا بكثير من الصواريخ التي سبق ذكرها وتختلف عنها بعض الاختلافات الرئيسية مثل احتوائها على رأس حربية أشد فتكا واتسامها بدرجة أعلى من الدقة ومدى إطلاق أبعد ومقاومة أكبر للتدابير المضادة. ومع أن تهريب أجهزة إطلاق القذائف المحمولة على مركبات قد يكون أصعب من تهريب صواريخ الدفاع الجوي المحمولة، فإن الرقابة السليمة على هذه الأعتدة أمر بالغ الأهمية لأن مغبة وصول تلك الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين مقلقة للغاية. ولا توجد في هذه المرحلة أدلة على خروج هذا النوع من الأسلحة من ليبيا.

باء - أسلحة الدمار الشامل

١٩ - في عام ٢٠٠٤، أقر نظام القذافي السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحيازته غاز خردل الكبريت وما يتصل به من سلائف عوامل الأسلحة الكيميائية وشرع في تدميرها تحت إشراف تلك المنظمة؛ غير أن عملية التدمير توقفت في شباط/فبراير ٢٠١١ بسبب عطل في الأجهزة ولم تستأنف بسبب التمرد المتنامي. وأوفدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بعد انتهاء النزاع، مفتشين إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حيث قوبلوا بتعاون كامل من جانب السلطات الليبية، وخلصوا إلى أن مخزونات الأسلحة الكيميائية في مجمع الرواغة في ودان محصورة وآمنة. ودعمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا زيارة بعثة مفتشي المنظمة بوضعها الترتيبات اللوجستية والأمنية والتنسيقية للزيارة. وأبلغت السلطات الليبية الجديدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، منذ ذلك الوقت، بأنها اكتشفت موقعين آخرين لم يعلن عنهما نظام القذافي السابق من قبل ويحتويان على كميات إضافية من مواد وذخائر الأسلحة الكيميائية المحشوة بغاز خردل الكبريت. وقد جمعت ليبيا منذ ذلك الوقت كل موادها المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في مجمع الرواغة وأوفدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مفتشين إلى موقع الرواغة مرة أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للتحقق من مواد الأسلحة الكيميائية التي لم يسبق الإعلان عنها وخلصت إلى أنها آمنة. وأعلنت ليبيا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ عن الأسلحة الكيميائية المكتشفة حديثا.

وتعمل السلطات الليبية حاليا من أجل تسليم خطة مفصلة لتدمير موادها المتعلقة بالأسلحة الكيميائية إلى المنظمة بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٢.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتهديدات ذات الصلة بالمجال النووي، فقد أوفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعثة إلى ليبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفحص مفتشو الوكالة المنشأة النووية في تاجوراء وموقع تخزين كعكة اليورانيوم الصفراء في سبها. وتبين لهم عدم اختفاء أي من المواد التي سبق الإبلاغ عنها وأن ظروف التخزين جيدة والمواقع مؤمَّنة. ومع أن الوقود وكعكة اليورانيوم الصفراء المنخفضين التخصيب لا يشكلان مدعاةً لقلق كبير من حيث التهديدات الأمنية، فإن السلطات الليبية مدعوة إلى مواصلة فرض تدابير أمنية صارمة، وخاصة لمنع سرقة كعكة اليورانيوم الصفراء ذات القيمة العالية.

جيم - التحديات المتصلة بمراقبة الأسلحة

الكتائب[1] تملأ الفراغ الناشئ في أمن الدولة

انهيار مؤسسات أمن الدولة

٢١ - أدت الانتفاضة في ليبيا إلى انهيار العديد من المؤسسات الليبية، بما فيها داخل القطاع الأمني، ووفرت تربة خصبة لأطراف مسلحة جديدة. وتقوم الكتائب المسلحة، في هذه المرحلة الانتقالية، بتوفير الأمن في ظل شبه انعدام لهيئات إنفاذ القانون العاملة وينحو المدنيون إلى اعتبار حيازة السلاح وسيلة لضمان حمايتهم.

غيبة قيادة موحدة للكتائب

٢٢ - لا تخضع الكتائب المسلحة لهيكل قيادة وطني موحد، الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا. ويوجد للبلدات الرئيسية مجلس عسكري تتبعه الكتائب؛ ولكن الكتائب لا تعترف كلها بسلطة المجلس العسكري للبلدات التي تعمل فيها. وقد طفت توترات على السطح، وخاصة في المناطق التي تتواجد فيها معا كتائب ذات منشأ إقليمي مختلف، كما هو الحال في طرابلس والمناطق المحيطة بها، حيث حدث بعض الاقتتال الداخلي مؤخرا بشكل متواتر في الأشهر القليلة الماضية. ويتصل بعض الاقتتال الداخلي أيضا بخصومات قديمة كانت موجودة

(١) ''الكتائب'' هو المصطلح العربي المستخدم في ليبيا للإشارة إلى الوحدات المقاتلة التي كانت تعارض قوات القذافي. وكانت هذه الوحدات تنشأ بصفة عامة على أساس محلي أثناء الحرب وليس لها أعداد قياسية من المقاتلين أو الأسلحة. وتتفاوت أحجام ''الكتائب'' تفاوتا كبيرا جداً.

في عهد النظام القديم وكذلك بوجود انطباع لدى كتائب معينة بأن كتائب من مدن أخرى كانت تقف إلى جانب القذافي أو ظلت موالية له.

سيطرة الكتائب على معظم الأسلحة

٢٣ - بينما يُنظر إلى تخزين الكتائب للأسلحة على أنه رد على تهديدات أمنية داخلية وخارجية سائدة أو متصورة، فإن الكميات الضخمة من الأسلحة التي توجد تحت سيطرة هذه الكتائب قد يكون لها إسهام في مستوى ما لديهم من نفوذ سياسي. وهذا العنصر يمكن اعتباره فعلا من عوامل الحد من انتشار الأسلحة خارج ليبيا. ووفقا لما ذكره ممثلو الكتائب في زنتان ومصراتة، فإن المقاتلين لا يزالون، رغم قيام بعض الكتائب بتخزين أسلحة ثقيلة وتأمينها، مسؤولين عن أسلحتهم الصغيرة.

سيطرة محدودة على الحدود

٢٤ - تشكل الحدود البرية المشتركة مع ٦ بلدان والبالغ طولها ٠٠٠ ٤ كيلومتر تقريبا إلى جانب الساحل البالغ طوله ٧٠٠ ١ كيلومتر تحديا حقيقيا للسلطات الليبية ولتنفيذ حظر الأسلحة ورصده. وتقوم الكتائب المحلية حاليا ببعض أنشطة مراقبة الحدود وأوضح ممثلو الكتائب من زنتان وسبها أن القيام بدوريات يحتاج إلى موارد كبيرة وأنهم بحاجة إلى دعم لوجستي، وخصوصا في مجالات الاتصالات. وبسبب عدم وجود قوة منتظمة تتولى إدارة الحدود، نشأت أيضا توترات مع سلطات بلدان مجاورة مما أدى إلى إغلاق نقاط عبور في عدة مناسبات، وخاصة في تونس. وضعف مراقبة الحدود يسبب أيضا أخطارا أمنية لليبيا. وفضلا عن ذلك، حذر رئيس وزراء ليبيا في كلمته أمام الاتحاد الأفريقي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أن فلول النظام السابق المسلحين الموجودين خارج ليبيا يشكلون تهديدا للأمن القومي الليبي.

أوجه قصور جسيمة في إدارة الأسلحة وتأمينها

عدم سيطرة الدولة على الأسلحة

٢٥ - يحتمل أن يتمثل التحدي الرئيسي الطويل الأجل في قيام قوة أمن وطنية بالتحكم بشكل عام في مخزونات الأسلحة والذخيرة واستعادة أكبر قدر من العتاد العسكري. وتشكل مواطن الضعف المؤسسية الراهنة والمخزونات القيِّمة من الأسلحة الليبية سوقا جذابة للسماسرة والتجار غير الشرعيين. وفي حين أن السلطات الوطنية تعكف حاليا، مستعينة بتقنيين دوليين، على تحديد أماكن مواقع التخزين الأسلحة قبل الحرب وتأمينها، فإن من الصعب جدا الوصول إلى المرافق التابعة للكتائب.

أوجه قصور في إدارة المخزونات وتأمينها فعليا

٢٦ - سواء داخل مواقع التخزين الجديدة التي تستخدمها الكتائب أو في مستودعات أو مخازن الأسلحة القديمة التي كانت تستخدمها قوات القذافي بالفعل، فإن هناك طائفة من أوجه القصور التقنية التي يلزم تداركها لمنع التسرب والحوادث، ومن أوجه القصور هذه عدم ملائمة معايير تحديد أماكن المرافق وضمان سلامتها وأمنها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الانفجارات الناجمة عن سوء ظروف التخزين أو التعامل مع الذخيرة دون تدريب مناسب أو تدابير ملائمة لضمان السلامة إلى إحداث أضرار هائلة، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وقد أدى انفجار عرضي في مستودع ذخيرة في وسط ليبيا إلى مقتل عدة أشخاص في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد قامت قوات القذافي في بعض الحالات بنقل كميات كبيرة من الذخيرة والأسلحة الثقيلة من الأقبية المحصنة ومواقع التخزين ونشرتها حول المواقع في مسعى منها للحد من نجاح ضربات منظمة حلف شمال الأطلسي لمخازن الأسلحة. ونتيجة لذلك، لا يزال كثير من هذا العتاد منثورا في أماكن مختلفة وغالبا ما لا يكون مؤمَّنا.

الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات

٢٧ - من التهديدات المباشرة الأخرى التي يواجهها المدنيون الانتشار الكثيف للألغام في البلد. ورغم أن بعض هذه الألغام من مخلفات الحرب العالمية الثانية وحرب ليبيا مع تشاد، فإن بعضها جرى استخدامه أثناء الأزمة الليبية وهناك مخزونات كبيرة لا تزال مكدسة في بعض مستودعات الأسلحة. وما يثير القلق بوجه خاص هو تلوث الأرض بمخلفات الحرب من المتفجرات، ولا سيما في مدن مثل سرت حيث استغرق الحصار وقتا أطول وحول مواقع التخزين التي قصفتها قوات منظمة حلف شمال الأطلسي. ويشكل هذا التلوث تحديا أيضا من حيث احتمال استخدام الإرهابيين لبعض العتاد في صنع أجهزة متفجرة مرتجلة.

ثالثا - تقييم التهديدات التي يسببها انتشار جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية ومنطقة الساحل

٢٨ - تتزايد أخطار الإجرام والتمرد والإرهاب في المنطقة دون الإقليمية بسبب تضافر ظروف كانت موجودة من قبل مع الديناميات المحلية المتغيرة وعوامل جديدة أوجدتها التغيرات التي طرأت في ليبيا.

ألف – عوامل انعدام الأمن وعدم الاستقرار التي كانت موجودة من قبل في منطقة الساحل

٢٩ – لقد ظل **الإجرام المنظم العابر للحدود** يشكل على مدى فترة طويلة من الزمن تحديا لسلطات المنطقة. ومعهود عن منطقة الساحل استضافتها لطرق تجارية هامة، اجتذبت أيضا **الاتجار غير المشروع** والسلع والأدوية والأشخاص. ونقل الأسلحة غير المشروع داخل المنطقة، الذي يشمل شبكات اتجار خاصة وحكومات تدعم جماعات أجنبية، ليس بالشيء الجديد.

٣٠ – وتواجه عدة بلدان وجود **جماعات مسلحة من غير الدول** تعمل على أراضيها. وبعضها واجه في الماضي القريب – أو يواجه الآن – عمليات تمرد عنيفة. ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، في هذا الصدد، دواعي قلق رئيسية، وخاصة لدى سلطات هذه البلدان.

٣١ – وتمثل عمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها **جماعات إرهابية** مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. وتتلازم مع الأنشطة الإرهابية مصادر أخرى لانعدام الأمن، مثل الإجرام والاتجار عبر الحدود.

٣٢ – ومن التحديات التي ظلت قائمة باستمرار **ضعف تأمين الأسلحة والذخيرة فعليا وسوء إدارة مخزوناتها** في المنطقة. كما أن وجود كميات ضخمة من الأسلحة التي خلفتها الصراعات السابقة، ووجود جماعات مسلحة وشبكات اتجار، وضخامة مساحة الأرض التي تلزم السيطرة عليها وصعوبة تضاريسها في معظم الأحيان، وعدم توفير الدولة إلا قدرا محدودا من الأمن، وانعدام المؤسسات في المناطق المحيطة، وصعوبة تنفيذ أفضل الممارسات الدولية والوطنية في مجال التأمين الفعلي للأسلحة والذخيرة وإدارة مخزوناتها، كل هذه عوامل تشجع على الانتشار غير المشروع للأسلحة.

باء – ديناميات الأمن في منطقة الساحل وآثار الأزمة الليبية

٣٣ – تواجه المناطق المحيطة بعدة بلدان في منطقة الساحل مصادر عديدة، وغير مترابطة في الغالب، لانعدام الأمن، كما أنها عرضة لمستويات متزايدة من النشاط المتصل بالأسلحة، بما في ذلك الإجرام والتمرد والإرهاب. ومصادر انعدام الأمن الموجودة من قبل في هذه الأماكن يفاقمها تدفق الأسلحة والمقاتلين من ليبيا، الذي يحتمل أن يعزز قدرات الجماعات المسلحة الإرهابية والجماعات المسلحة الأخرى من غير الدول.

٣٤ - وقد أسفر تدهور الأوضاع الأمنية في شمال مالي وشمال النيجر عن انسحاب عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية وغير الحكومية. وأوضحت السلطات المحلية والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية في هذه البلدان أن انعدام الخدمات الحكومية، المقترن بسحب دعم حيوي تقدمه الأمم المتحدة وجهات أخرى، قد يسهم بدوره في زيادة انعدام الأمن. ومن ذلك على وجه التحديد أن الفراغ السياسي والهيكلي الناجم عن ذلك يترك حيزا أكبر تستخدمه الجماعات الإجرامية في عمليات التجنيد واستكشاف أراض جديدة وتستخدمه الجماعات الإرهابية في اكتساب المزيد من الشعبية من خلال تقديم الخدمات بدلا من الدولة. وقد يتيح هذا الوضع أيضا المزيد من تشكيل شبكات التجنيد والدعم المحلي لجمع المعلومات وتوريد الأسلحة والذخيرة واللوازم اللوجستية.

زيادة الإجرام المسلح

الاتجار بالأسلحة

٣٥ - لاحظت سلطات البلدان المجاورة زيادة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة منذ الأزمة الليبية. فخلال الأشهر القليلة الماضية شارك جيش النيجر وقواتها الأمنية في عدة عمليات عسكرية ضد جماعات مسلحة في الشمال. وقد أتت بعض القوافل من ليبيا. وقُتل عدة أشخاص من المشتبه فيهم أثناء العمليات، منهم أعضاء في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وصودرت كميات كبيرة من الأسلحة، منها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات آر. بي. جي، ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة، وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز سمتكس. وأبلغت بلدان مجاورة الفريق أيضا بحدوث نمط منتظم جديد يتم فيه تهريب كميات ضئيلة جدا من ليبيا. ومع أن هذا النوع من الاتجار يجري على نطاق صغير، فمن الممكن أن يؤدي إلى تراكم كميات كبيرة جدا على المدى الطويل وبالتالي فإن هناك تحديات تنجم عنه. وأخيرا، أشارت بعض السلطات أثناء بعثة الأمم المتحدة في منطقة الساحل التي جرت بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى أن من الممكن أن تكون بعض الأسلحة مخبأة في الصحراء لكي تستخدمها حركات تمرد في وقت لاحق، و/أو لكي يجري بيعها، ربما لجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تنظيم بوكو حرام أو منظمات إجرامية.

٣٦ - وأجرت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أثناء مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مناقشات مع مسؤولين من مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا، أكدوا جميعا أنه لم يُجمع أو يُضبط أي صاروخ من صواريخ الدفاع الجوي

المحمولة أثناء العمليات المختلفة ضد الجماعات المسلحة، بما في ذلك، العمليات العسكرية. وخلص فريق الخبراء إلى نفس الاستنتاج عقب بعثاته إلى خمسة من البلدان المجاورة لليبيا.

عمليات السطو المسلح

٣٧ - وفقا لما ذكرته السلطات الوطنية وفريقا الأمم المتحدة القطريان في مالي والنيجر، زادت كثيرا جدا عمليات السطو المسلح والأنشطة الإجرامية في الأشهر القليلة الماضية بالتوازي مع زيادة مستوى المصاعب الاقتصادية. وانعدام الأمن الغذائي آخذ في الازدياد بسبب ضعف غلة المحاصيل وسحب المعونة الدولية من البقاع المحرومة وغير الآمنة في المناطق المحيطة. ويحتمل أن تؤثر المصاعب الاقتصادية المتزايدة تأثيرا سلبيا على مستوى الجريمة. وقد زادت الجرائم بشكل لافت في شمال مالي منذ بدء الأزمة الليبية، نتيجة لعوامل منها توافر الأسلحة وزيادة الضغط على المجتمعات المحلية المعدمة أصلا بسبب ضخامة عدد العائدين. وأبدت السلطات خشيتها أيضا من أن توفر هذه الظروف تربة خصبة يقوم فيها المجرمون المنظمون بعمليات تجنيد ناجحة، وبالذات بين صفوف الشباب.

عودة التمرد

٣٨ - ربما أسهمت عودة المقاتلين المسلحين إلى بلدانهم الأصلية أثناء النزاع الليبي وعقب انهيار النظام في زعزعة استقرار المناطق التي شهدت عمليات تمرد في الماضي. والتحديد الكمي الدقيق للأثر الناجم عن ذلك أمرٌ صعب. فعلى سبيل المثال، ورغم وجود بعض الديناميات الواضحة للتمرد في شمال مالي منذ فترة، فمن الصعب تقييم أثر المقاتلين والأسلحة اللذين أتيا من ليبيا على أحداث العنف الراهنة. وعدد المقاتلين يقدر بما يتراوح بين عدة مئات وأربعة آلاف. ووفقا للمقابلات التي أجراها الفريق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مع قوات الأمن المالية ومصادر استخباراتية وممثلين للطوارق وممثلين مدنيين آخرين، بمن فيهم أشخاص التقوا مباشرة مع هذه الجماعات، فإن المقاتلين الذين أتوا من ليبيا متباينون: أي لا يتعاطفون كلهم مع ديناميات التمرد في شمال مالي. ولكن المصادر نفسها أوضحت أيضا أن وصول كميات كبيرة من الأسلحة، وبالذات الأسلحة الخفيفة، بما في ذلك المحمول منها على مركبات، ووصول مقاتلين مسلحين، بعضهم ربما كان من المشاركين فعلا في أعمال العنف الراهنة، قد يكون من العوامل التي شجعت على انتهاج سلوك يقوم على السلب والنهب، يتستر غالبا خلف قناع التمرد. وقد غرس التدفق الواضح ليد عاملة وأسلحة جديدة في نفوس الناشطين إحساسا جديدا بالقدرة على تحدي قوات الدول وزاد أيضا من قلق الحكومات.

٣٩ - وأخيرا، فإن المصادر الجديدة لانعدام الأمن التي تواجهها سلطات المنطقة حاليا ليست النتيجة الوحيدة للأزمة الليبية. فقد غير سقوط النظام دون شك المشهد الأمني في المنطقة لأنه أنهى الدعم المالي والعسكري الذي كان يقدمه القذافي لجماعات مختلفة في المنطقة الأوسع. ويحتمل أن يغير ذلك الديناميات المتصلة بالأسلحة والسلطة في بلدان مختلفة.

الزيادة التي طرأت مؤخرا على النشاط الإرهابي في منطقة الساحل

٤٠ - زادت الهجمات الإرهابية في الأشهر القليلة الماضية وقد يؤدي احتمال حيازة خلايا إرهابية لأسلحة قادمة من ليبيا إلى زيادة قدراتها على تنفيذ أنشطة، وتوسيع نطاق الأراضي التي تنفذ فيها تلك الأنشطة، وتقوية صلاتها بشبكات الاتجار الإجرامية، ومواجهة الجيوش النظامية. وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم بوكو حرام هما مصدر أكبر تهديد بين الجهات الإرهابية المعروفة في المنطقة. ويخرج عن نطاق هذه الوثيقة تحليل الطيف الكامل للعوامل التي أسهمت في الماضي والتي تسهم حاليا في زيادة التهديد الإرهابي. ويرى الفريق أن التهديدات التالية تكتسي أهمية خاصة. وقد أشير إليها مرارا أمام الفريق وغيره من الجهات الدولية المعنية.

عمليات الاختطاف وتوسيع منطقة الأنشطة

٤١ - منذ عام ٢٠٠٣، أخذت منظمات إرهابية في منطقة الساحل ٥٣ شخصا كرهائن، ومن هذه المنظمات الجماعة السلفية للدعوة والقتال المشار إليها حاليا باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقد زادت عمليات الاختطاف مؤخرا في منطقة الساحل، وخاصة في مالي وموريتانيا والنيجر. ومن المعهود عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عمله في البقاع الشمالية من منطقة الساحل في معظم الأحيان؛ إلا أنه وسع منطقة نشاطه مؤخرا نحو الجنوب.

٤٢ - ومع أن النشاط الإرهابي كان في الماضي منحصرا إلى حد كبير في الجزء الشمالي من النيجر، فقد جرى في كانون الثاني/يناير اختطاف مواطنيْن أوروبييْن في وسط نيامي. وفي موريتانيا، أوضحت السلطات أنه رغم عدم وجود خلايا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في موريتانيا، فقد اختُطف شرطي موريتاني على الحدود بين مالي وموريتانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ردا على العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الموريتاني في مالي. وأخيرا، فإن خلايا التنظيم المذكور يوجد معظمها في شمال مالي، ومع أن البلد ظل خاليا نسبيا من عمليات الاختطاف، فقد شهدت نهاية عام ٢٠١١ اختطاف خمسة مواطنين أوروبيين في هومباري وتمبوكتو، وهو ما يمثل نقلة استراتيجية بالنسبة للتنظيم.

عمليات التجنيد والخلايا الجديدة وأشكال التفاعل بين الجماعات

٤٣ - وفقا لما ذكرته سلطات وطنية مختلفة وأشار إليه محللون أمنيون، فقد كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نشطا في عمليات التجنيد مؤخرا في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا، كما زاد مؤخرا عدد ما نشأ من خلايا إرهابية جديدة، وخصوصا في مالي. وليس واضحا حتى الآن ما إذا كانت هذه جماعات قائمة بذاتها أم متفرعة عن حركات موجودة، ومن الصعب الوقوف على حجمها الفعلي أو الحيز الإقليمي الذي تسيطر عليه. ومع أن المصادر الاستخباراتية والمحللين والسلطات الوطنية قد أشاروا إلى وجود درجات من التفاعل الداخلي وعبر الحدود بين الجماعات، فإن درجة التنسيق بينها لا تزال غير واضحة.

٤٤ - وأبلغت أجهزة استخبارات إقليمية ودولية الفريق أن أعضاء من تنظيم بوكو حرام قد أتوا إلى شمال مالي في عام ٢٠١١ للحصول على تدريب مع خلية من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ومن غير الواضح ما إذا كان ذلك مثالا على اتجاه أوسع نطاقا. وقد أُبلغ المشاركون في البعثة التي أوفدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ أن ٧ أعضاء من تنظيم بوكو حرام قد ألقي القبض عليهم أثناء عبورهم النيجر إلى مالي وفي حوزتهم مواد لصنع متفجرات ومواد دعائية وأسماء أعضاء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكانوا، وفقا لما ذكرته سلطات النيجر، يزمعون الانضمام إلى هذا التنظيم الأخير. غير أن وزير الدفاع ذكر أثناء زيارته لنيجيريا أن تنظيم بوكو حرام ليس إلا ظاهرة نيجيرية داخلية.

التعاون بين الشبكات الإرهابية والشبكات الإجرامية

٤٥ - خلال بعثة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أوضح بعض مسؤولي الدول التي زارتها البعثة أن من الممكن إيجاد مستوى من التعاون في بعض المناطق بين تجار مخدرات وأعضاء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وخاصة في فرض ضرائب مقابل المرور عبر مناطق معينة. غير أن مسؤولين آخرين أكدوا أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والطوارق المنخرطين فعلا في أنشطة تمرد في شمال مالي، ربما يتقاتلون للسيطرة على أجزاء معينة من المنطقة.

٤٦ - ووفقا لما ذكره فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، فقد حصل تنظيم بوكو حرام على أسلحة من دول في منطقة الساحل ووسط أفريقيا ويقوم بتمويل عملياته من عائدات الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتهريبها والاشتراكات اليومية للأعضاء وتبرعات الأفراد والمنظمات داخل نيجيريا وخارجها.

٤٧ - وأخيرا، أخبر مسؤولون ومصادر استخباراتية في مالي والنيجر الفريق بأن عمليات الاختطاف المذكورة أعلاه التي نفذها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ربما قامت ببعضها عناصر إجرامية ''متعاقدة من الباطن''، مما يدل على أن بعض الأنشطة الإرهابية الأساسية تنفذ أيضا بالتنسيق مع شبكات إجرامية محلية.

جيم - الأسلحة الجماعات الإرهابية في المنطقة

الأسلحة التي تسعى الجماعات الإرهابية إلى حيازتها

٤٨ - من الصعب تكوين صورة دقيقة عن حيازة الجماعات الإرهابية للأسلحة في المنطقة؛ ومع ذلك ووفقا لما ذكره محللون خبراء ومسؤولون التقى بهم الفريق في المنطقة، فإن الجماعات لا تواجه صعوبة في الحصول على الأسلحة الصغيرة البسيطة، وهي تسعى إلى حيازة أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة أكثر تطورا إلى جانب الذخيرة والمتفجرات. ومن السهل حمل هذه الأسلحة وبالتالي يمكن نقلها لمسافات طويلة داخل الصحراء. ومع أن صواريخ الدفاع الجوي المحمولة تثير قلقا بالغا جدا، فإن السلطات في المنطقة وأجهزة الأمن في أنحاء العالم قد أقرت بأن هناك أسلحة أخرى متاحة إلى حد كبير داخل ليبيا، مثل المتفجرات والقنابل الصاروخية والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات والرشاشات الثقيلة، يحتمل أن تكون جذابة بوجه خاص لاستخدامها في أنشطة التمرد وأن تزيد من قدرة الجماعات المسلحة أو الإرهابية على مقاتلة القوات العسكرية النظامية.

٤٩ - وأثناء اعتراض قافلة في النيجر قادمة من ليبيا في حزيران/يونيه ٢٠١١ جرى خلاله تبادل عنيف مع قوات الأمن، ضُبطت كميات كبيرة من المتفجرات من طراز سيمتكس (٦٤٠ كغم) و ٤٣٥ مفجِّرا و ٠٠٠ ٩٠ دولار. وزعمت سلطات النيجر أن هذه المتفجرات كانت متجهة إلى معسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي. وتمكنت مركبتان، زعم أنهما كانتا تنقلان مزيدا من العتاد العسكري، من الهرب قبل ضبطهما. ويبدو أن هذه المضبوطات العسكرية تشير إلى أن احتمال حصول تنظيمات إرهابية على أسلحة ومتفجرات من المخزونات العسكرية الليبية. وزعم قيادي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالمختار[٢] أنهم حصلوا بالفعل على أسلحة من ليبيا. ورغم تأكيد مصادر موثوقة إضافية لهذه المعلومات، لا توجد أدلة ملموسة تثبت صحة ذلك في هذه المرحلة.

(٢) انظر Aboul Maaly, “Entretien exclusif avec Khaled Abou Al-Abass, alias ‘Belaouar’” Nouackchott Info. 10 November 2011.

٥٠ - والمخزونات الليبية ليست هي المصادر المحتملة الوحيدة لتوريد العتاد العسكري، بما في ذلك صواريخ الدفاع الجوي المحمولة، إلى الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة في منطقة الساحل. فمن الممكن أن تدخل الأسلحة الأسواق غير المشروعة بطرق شتى، منها النقل العمدي من دولة ما إلى جماعة مسلحة، أو تناثر العتاد عقب انهيار دولة ما، أو الاستيلاء على عتاد في ميدان القتال، أو السرقة من المصنوعات أو من مخزونات الدولة غير الخاضعة لإدارة جيدة. ويعتقد أن صواريخ الدفاع الجوي المحمولة جزء من ترسانات بلدان عديدة[٣]، يوجد بعضها في المنطقة دون الإقليمية، ولا تكون تدابير تأمين مخزوناتها مطابقة على الدوام للمواصفات المطلوبة.

تقييم خطر شن هجمات بصواريخ الدفاع الجوي المحمولة في المنطقة

٥١ - أصابت صواريخ الدفاع الجوي المحمولة ما يقرب من ٤٠ طائرة مدنية منذ السبعينات من القرن الماضي[٤]. ومعروف بالفعل أن بعض الجماعات المسلحة من غير الدول قد استخدمت هذا النوع من الصواريخ في المنطقة. ففي عام ١٩٨٨، أطلق متمردو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) صواريخ دفاع جوي محمولة على طائرتين من طراز DC-7. وأصيبت كلتا الطائرتين، وتحطمت إحداهما مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص[٥]. ويعتقد أيضا أن بعض الجماعات الإرهابية في المنطقة بحوزتها صواريخ دفاع جوي محمولة، بما في ذلك في الجزائر ولبنان[٦]. ولا توجد أدلة على أن هذا

(٣) في عام ٢٠٠٤، كان عدد البلدان التي بحوزتها صواريخ دفاع جوي محمولة يبلغ ١٠٥ بلدان. انظر Kenneth Epps, “MANPADS and Small Arms Control” (*Ploughshares, 2004*).

(٤) للاطلاع على قائمة بالهجمات السابقة باستخدام صواريخ دفاع جوي محمولة، انظر Eric Berman y Jonah Leff, “Light Weapons: Products, Producers and Proliferation”, in *Small Arms Survey 2008: risk resilience;* James Bevan and Matt Schroeder, “Man-portable Air Defence Systems” in James Bevan, ed., *Conventional Ammunition in Surplus*: *A Reference Guide* (Small Arms Survey, Bonn International Center for conversion, Federation of American Scientists, Groupe de reserche et d’information sur la paix et la sécurité y Centro de Documentación de Europa sudoriental y oriental sobre la lucha contra las armas pequeñas y las armas ligeras, 2008).

(٥) United States Government, Department of State, Bureau of Political Military Affairs, Office of Weapons Removal and Abatement, “MANPAS: Combating the Threat to Global Aviation form Man-Portable Air Defense Systems” fact sheet (2008).

(٦) للاطلاع على قائمة بالجماعات الإرهابية التي يعتقد أن بحوزتها صواريخ دفاع جوي محمولة، انظر Loren Thompson “MANPADS, Scale and Nature of Threat” (Lexington Institute, 2003); for a list if non-State armed groups that reportedly held man-portable air defence systems, see Eric Berman and Jonah Leff,

النوع من الصواريخ قد غادر ليبيا منذ بدء الأزمة، ولا علم لدينا بما إذا كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تنظيم بوكو حرام كانت بحوزته صواريخ من هذا النوع قبل بدء الانتفاضة الليبية أو حاز أيا منها بعد ذلك.

٥٢ - ويتطلب تقييم مستوى التهديد المتصل بحيازة جماعات إرهابية من المنطقة لصواريخ دفاع جوي محمولة واستخدامها لتلك الصواريخ تحليل عدد من العوامل المترابطة المختلفة، منها ما يلي:

(أ) مدى التوافر: يتأثر التوافر المحتمل لصواريخ الدفاع الجوي المحمولة بعوامل منها وجود أسلحة غير خاضعة للسيطرة في ليبيا، وسهولة اختراق الحدود، وشبكات الاتجار الموجودة التي تشمل صلات بين السكان المحليين تتخطى هذه الحدود. وصواريخ الدفاع الجوي المحمولة، شأنها شأن الأسلحة الخفيفة الأخرى، صغيرة الحجم نسبيا وسهلة النقل والإخفاء، مما يجعلها أسلحة مناسبة لأنشطة التهريب؛

(ب) الطلب: نتيجة لانخراط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في نشاط مالي إجرامي، يشمل عمليات الاختطاف المربحة، يُحتمل أن تكون تحت تصرفه موارد وفيرة لشراء العتاد العسكري. غير أن من الصعب تقييم الطلب على هذه الأسلحة ونيَّة استخدامها. ومع أن من الممكن أن تستخدم جماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي صواريخ الدفاع الجوي المحمولة للدفاع عن نفسها ضد العمليات الجوية العسكرية التي تنفذها قوات الأمن أو لتوجيه ضربات مؤثرة جدا ضد طائرات مدنية، فإن الطابع الحقيقي للاستراتيجية الراهنة لهذه الجماعات ونواياها غير معروف؛

(ج) قدرات التشغيل: يحيط الغموض بقدرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على تشغيل الأسلحة بصورة فعالة. فوفقا لما ذكره محللون خبراء يدرسون هذا التنظيم، فقد تلقى بعض أعضائه تدريبا عسكريا وبالتالي لديهم الخلفية الكافية لاستعمال صواريخ الدفاع الجوي المحمولة. ومع أن تشغيل تلك الصواريخ لا يلزمه إلا بعض التدريب، فإن من المحتمل أن تلزم بعض الممارسة للنجاح في إسقاط طائرة، وخاصة إذا كان العتاد قديما، وهو أمر ينطبق على معظم صواريخ الدفاع الجوي المحمولة التي عثر عليها في ليبيا. كما تلزم قدرات لقياس بُعد الهدف وعوامل أخرى مثل السرعة؛

“Light Weapons: Products, Producers and Proliferation”, in *Small Arms Survey 2008: risk and resilience*, pp. 32-33.

(د) حالة السلاح: تتطلب المنظومة المكتملة عدة مكونات لا تأتي معا في نفس الصندوق؛ فمثلا بالنسبة لصاروخ SA-7b الذي عثر عليه في ليبيا، لن يُسلَّم مقبض التحكم في نفس الصندوق الذي تسلم فيه أنابيب الإطلاق والبطاريات. وثانيا، فإن معظم صواريخ الدفاع الجوي المحمولة التي عثر عليها في ليبيا صُنعت منذ ما يقرب من ٣٠ عاما ومن المحتمل جدا أن تكون قدرتها التشغيلية قد تأثرت بعمرها، وظروف تخزينها السيئة على الأرجح، وعدم صيانتها. ومع ذلك، فقد أظهرت تقارير مختلفة أن عدة صواريخ من هذه الأسلحة قد أطلقت بنجاح وبالتالي يصعُب إصدار أي حكم قاطع بشأن احتمالية ''النجاح'' في استعمالها. وقد كان من بين ما استخدمه تنظيم القاعدة في شرق أفريقيا في الهجوم الفاشل بصواريخ الدفاع الجوي المحمولة في مومباسا عام ٢٠٠٢ صاروخان من طراز SA-7b أنتجا في عام ١٩٧٨[(٧)]؛

(هـ) مدى سهولة الوصول إلى الهدف: سيحتاج الذي سيطلق الصاروخ إلى أن يرى الطائرة طيلة مدة إطلاق الصاروخ عليها. ويتيح ذلك فرصة للسلطات للتخفيف من حدة هذا التهديد إذا ما اتخذت تدابير مناسبة لتأمين المطارات.

٥٣ - ومع أن الهجوم على طائرة ستكون له عواقب بشرية وخيمة وتكاليف اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، فضلا عن الأثر الهائل في الروح المعنوية، فإن مجرد تأكيد أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو جماعات إرهابية أخرى قد تمكنت فعلا من حيازة صواريخ دفاع جوي محمولة ستكون له في حد ذاته آثار أمنية ومالية وسيكولوجية هامة. وقد أُبلغ الفريق، في بعض المقابلات التي أجراها، أن اكتشاف صواريخ دفاع جوي محمولة لن يُعلن عنه بسهولة لأن العواقب الاقتصادية التي ستُلم بالمنطقة من حيث اضطراب حركة النقل الجوي والتجارة والسياحة ستكون كارثية.

رابعا - مجالات تركيز وتوصيات لمواجهة التهديد

٥٤ - يعكف فريق الخبراء، منذ إنشائه ووفقا للولاية المعهودة إليه عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، على جمع وفحص وتحليل معلومات داخل ليبيا وخارجها بشأن تنفيذ حظر الأسلحة، منها معلومات متصلة بالأمن والجهات المسلحة وتداول الأسلحة. وإذا مدد مجلس الأمن ولاية الفريق، فإنه سيواصل هذه الأنشطة على النحو المحدد في ولايته الجديدة.

(٧) انظر S/2003/1035، ص ٣٩.

٥٥ - ويجدر التشديد على أن منع انتشار جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، وخاصة صواريخ الدفاع الجوي المحمولة من ليبيا، بوسائل منها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هو مسؤولية السلطات الليبية ودول المنطقة في المقام الأول.

٥٦ - وقد أعد الفريق التوصيات ومجالات التركيز التالية التي تمثل الاستنتاجات التي خلص إليها وإسهامات في مجال خبرة كل من المنظمتين الدوليتين المحددتين في قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (منظمة الطيران المدني الدولي والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب)؛ والمناقشات التي أجراها مع السلطات الليبية وسلطات دول المنطقة وجهات دولية تدعم جهود ما بعد النزاع في ليبيا؛ ومشاورات إضافية مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ألف - مجالات تركيز وتوصيات لمكافحة التهديد في ليبيا

٥٧ - تتخذ السلطات الوطنية الليبية، بدعم من طائفة من الشركاء الدوليين، تدابير لمنع انتشار الأسلحة وغيرها من الأخطار المتصلة بتداول وحيازة الأسلحة بشكل منفلت. غير أن التنفيذ الكامل لهذه الجهود الوطنية في الوقت الراهن يحد منه عدم بسط السلطة المركزية حاليا على الجهات المسلحة وأسلحتها. وتبذل السلطات المدنية وسلطات الكتائب حاليا بعض الجهود على الصعيد المحلي للسيطرة على الأسلحة.

أهمية تنسيق الجهود لمكافحة خطر الانتشار

٥٨ - أدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خلال الأشهر الأربعة الماضية، دوراً أساسيا في تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى دعم السلطات الليبية في المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية. وأنشئ فريق تنفيذي خاص، برئاسة مشتركة بين وزارة الدفاع والبعثة، لتنسيق ومواءمة جهود المجتمع الدولي مع جهود السلطات الليبية. وتؤدي البعثة دوراً قياديا في أنشطة التحليل والرصد والتنسيق الهادفة إلى تحديد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والتحقق منها وتسجيلها في نهاية المطاف. وذكرت البعثة أن المستشار الخاص الجديد المعني بمسألة انتشار الأسلحة وأمن الحدود، الذي يتبع كلا من إدارة الشؤون السياسية والبعثة، سيكفل مواصلة تنسيق الإجراءات بين السلطات الليبية والشركاء الدوليين وسيعمل على نحو وثيق مع السلطات في البلدان المجاورة والمنظمات الدولية لرصد انتشار الأسلحة ومعالجة الشواغل المتصلة به.

تأمين الأسلحة ودرء أخطارها

٥٩ - تشمل التدابير العاجلة لتأمين الأسلحة في مواقع التخزين الخاضعة لسيطرة وزارة الدفاع وغيرها من السلطات بهدف منع الانتشار والحوادث الفعلية ما يلي:

(أ) التأمين الفعلي لمواقع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والذخيرة؛

(ب) جمع العتاد المتروك وإعادة تخزينه؛

(ج) إزالة الألغام وتدمير مخزوناتها؛

(د) إبطال المعدات المتفجرة؛

(هـ) استئناف تدمير مخزونات عامل خردل الكبريت والسلائف الكيميائية وما يتصل بهما من ذخيرة وعتاد الأسلحة الكيميائية وضمان أمن هذه الأسلحة الكيميائية لحين تدميرها.

٦٠ - ووفقا لما ذكره أحد أعضاء المركز الوطني الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام، الذي أنشأته حديثا وزارة الدفاع لتنسيق هذه الجهود، فإن الخطة العامة لتأمين مخازن الأسلحة هي فرز الذخيرة والأسلحة، ووضع قائمة جرد، والبت فيما يصلح للاستبقاء أو التدمير، وتدمير الذخيرة التي لا توجد أسلحة تستخدم فيها، وتدمير الأسلحة التي لم تعد توجد ذخيرة لها، وإبطال أو تدمير ما لم تعد هناك حاجة إليه أو ما تقادم، والترتيب لأعمال التخزين المناسبة. ويُتوخى أن تبدأ هذه الجهود في الأسابيع القادمة وأن تستمر عدة سنوات. ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن تدمير الأسلحة والفائضة المتقادمة هو عموما أفضل بكثير من تخزينها. والسلطات الليبية هي صاحبة القرار النهائي فيما يخص التصرف في الأسلحة والذخيرة الموجودة حاليا في البلد.

٦١ - وتود السلطات الليبية، على المدى الطويل، تنفيذ برنامج على غرار برامج التأمين الفعلي وإدارة المخزونات من أجل إدارة الأسلحة والذخيرة وتأمينها. وسيشرع شركاء متعاقدون من الأمم المتحدة وشركاء متعاقدون دوليون، بالتنسيق مع السلطات الليبية، في إجراء تقييمات لمواقع التخزين في الأسابيع القليلة القادمة، وسيقدمان توصيات وسيضطلعان بأنشطة محدودة لإعادة التأهيل حيثما أمكن ذلك. وستكون الأنشطة الأطول أجلا من مسؤوليات حكومة ليبيا.

٦٢ - وإلى جانب جهود جمع وتخزين الأسلحة في المستقبل، سيلزم النظر بعناية في طرق النقل والتدابير المناسبة لضمان السلامة المطبقة لتفادي حدوث المزيد من التسريبات والانفجارات.

٦٣ - وبالنظر إلى التحديات الخاصة المتصلة بإدارة الذخيرة، ربما تود السلطات الليبية استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة التي وضعت مؤخرا داخل الأمم المتحدة بناء على تكليف من الجمعية العامة[٨].

مراقبة صواريخ الدفاع الجوي المحمولة

٦٤ - شرعت وزارة الدفاع، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة، في الاستضافة المشتركة لفريق تنفيذي فرعي يضم مختلف الجهات العاملة في تحديد أماكن صواريخ الدفاع الجوي المحمولة وغير ذلك من المهام ذات الصلة. كما استقدمت بعثة الأمم المتحدة خبيرا في هذا النوع من الصواريخ. وقد بدأت السلطات، مستعينة بتقنيين من الولايات المتحدة وتقنيين دوليين آخرين، في تحديد أماكن هذه الصواريخ وإبطال بعضها. وجرى حتى الآن تفتيش أكثر من ١٢٠ موقعا وحصر ما يقدر بـ ٠٠٠ ٥ صاروخ من هذا النوع. وقد ازدادت، منذ أواخر عام ٢٠١١، صعوبة الوصول إلى مستودعات التخزين الخاضعة لسيطرة الكتائب.

٦٥ - ومع أن من غير الواضح عدد ما يخضع لسيطرة الجيش أو الكتائب أو كيانات أخرى من صواريخ الدفاع الجوي المحمولة في ليبيا، فإن توعية الأفراد المعروف سيطرتهم على هذه الأسلحة والأعتدة الأخرى ذات الصلة بأهمية تأمينها أمر بالغ الأهمية. ويتطلب التحكم في مخزونات هذه الصواريخ اتباع إجراءات صارمة للتأمين الفعلي لها وإدارة مخزوناتها. ومع أن تدابير إدارة هذه الصواريخ لا تختلف عن تدابير إدارة غيرها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتشمل وضع قوائم جرد والصيانة والتأمين الفعلي وضبط الوصول، فإن هناك بعضا من أفضل الممارسات المحددة، ومنها تخزين القذائف بمعزل عن وحدات الإطلاق، في الحالات التي يسمح فيها تصميم السلاح بذلك. وتشمل إدارة صواريخ الدفاع الجوي المحمولة أيضا احتمال تدمير فائضها أو المتقادم منها.

إبطال المعدات المتفجرة والتوعية بخطر الألغام

٦٦ - تستمر حاليا جهود التطهير اللازمة في المقام الأول لحماية السكان، وهي جهود تتيح الفرصة لجمع المكونات المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. والتوعية بأخطار الألغام وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات أمر بالغ الأهمية لمنع وقوع إصابات. وتُكِّن السلطات الليبية والشعب الليبي تقديرا كبيرا للدعم الدولي.

(٨) انظر www.un.org/disarmament/convarms/Ammunition/IATG/.

٦٧ - وقد اتخذ المجلس الوطني الانتقالي أثناء النزاع خطوة مهمة لمكافحة الألغام الأرضية بإصداره بيانا طلب فيه إلى القوات الخاضعة لقيادته تدمير جميع الألغام الأرضية، وبتشجيعه الحكومة المقبلة على الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومع أنه جرى تدمير بعض الألغام بمساعدة من شركاء دوليين، فإنه لا تزال هناك أعداد كبيرة منها، بما في ذلك ما يوجد منها تحت سيطرة بعض الكتائب، علما بأن الوصول إلى ما بحوزة هذه الكتائب لا يزال يشكل تحديا.

٦٨ - وأخيرا، أوضحت السلطات الوطنية لبعثة الأمم المتحدة التي أوفدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أن بعضا من المناطق الحدودية موبوءة أيضا بالألغام، وخاصة في منطقة تيبيستي بين تشاد وليبيا. وقد جرى دفن كثير من هذه الألغام وأماكنها غير معروفة جيدا. وبالتالي فهي تشكل خطرا كبيرا على السكان المحليين وعلى العائدين. وقد تهتم جماعات مسلحة باستخدامها أيضا لأغراض إجرامية. وذكرت حكومة تشاد للبعثة طلبا للمساعدة في إزالة هذه الألغام.

مراقبة ملكية الأسلحة

٦٩ - هناك جهود وطنية ومحلية مختلفة يجري حاليا - أو يعتزم - تنفيذها لتسجيل الأسلحة ومراقبتها، وتشكل انعكاسا للأدوات المعقدة والمتنوعة اللازمة للسيطرة الفعالة على الأسلحة داخل البلد.

مراقبة ملكية المدنيين للأسلحة

٧٠ - نتيجة لقلق السكان على الصعيد المحلي من الملكية والتداول المنفلتين للأسلحة بين المدنيين، قامت بعض السلطات الأهلية، ومن بينها كيانات دينية، بتنظيم مبادرات بسيطة لتسجيل الأسلحة.

٧١ - وعلى المدى الطويل، تنظر السلطات حاليا في تنفيذ برنامج لجمع الأسلحة موجه إلى المدنيين؛ ولكنها تؤكد أن تقبُّل هذا البرنامج ونجاحه يتوقفان إلى حد كبير على التوقيت والسياق اللذين سينفذ فيهما. وعودة شعور حقيقي بالأمن، وسيادة القانون بين السكان، والثقة في برنامج رسمي وشامل يطبَّق على الجميع، وفعالية قوات الأمن، ما هي إلا بعض الجوانب الحاسمة لنجاح برنامج من هذا القبيل.

مراقبة ملكية أفراد الكتائب للأسلحة

٧٢ - وفقا لما تمخضت عنه المقابلات التي جرت مع المجلس العسكري لزنتان وممثلي الكتائب في مصراتة، لا يبدو أن المجالس العسكرية قد وضعت إجراءات لتسجيل الأسلحة. وأوضح الذين أجريت معهم المقابلات أن الكتائب قد خزنت الأسلحة الثقيلة وتكفلت بالإدارة والتأمين الفعالين لمخزوناتها ولكنها لا تسيطر على الأسلحة الصغيرة المملوكة ملكية خاصة.

٧٣ - وعلى الصعيد الوطني، تبذل جهود لتسجيل أسلحة المقاتلين السابقين. وتقوم هيئة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية حاليا بتسجيل المقاتلين السابقين من خلال فروعها الـ ٣٧ المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وعلى كل مقاتل سابق أن يملأ استمارة وأن يدرج تفاصيله الشخصية ويبين القطاع الخاص أو الأمني الذي يود أن يُعاد إدماجه فيه فضلا عن نوع السلاح الذي يحمله ورقمه التسلسلي. وستنتهي هذه العملية، وفقا لما ذكرته الهيئة، في شباط/فبراير ٢٠١٢. وأخيرا، يحتمل أن تؤدي عملية إعادة تشكيل قطاع الأمن بإنشاء هيئات وطنية جديدة للأمن والدفاع دورا حاسما في مرحلة ما بعد النزاع من خلال استيعاب أعداد من المقاتلين السابقين ومراقبة أسلحتهم. وقيام السلطات الليبية بمسك السجلات على النحو المناسب سيضمن السيطرة على الأسلحة داخل ليبيا والتتبع الفعال للأسلحة في حال وقوعها في أيدي الإرهابيين أو المجرمين. وينبغي أن تتضمن السجلات معلومات عن نوع السلاح وطرازه وعياره، وأية علامات مميزة، بما في ذلك الأرقام التسلسلية. ويجب أن تتم عمليات التمييز ومسك السجلات وغير ذلك من تدابير مراقبة الأسلحة على النحو الذي يتفق مع صك الأمم المتحدة الدولي للتعقب.

سن تشريعات وطنية ودولية

٧٤ - بسبب انتشار الأسلحة وما يخلفه من زيادة في حيازة الأفراد والكتائب للأسلحة خارج سيطرة الحكومة المركزية يلزم اعتماد تشريع جديد. وفضلا عن ذلك، يجب أن تمتثل السلطات الليبية الجديدة للأنظمة الدولية الهادفة إلى مراقبة الأسلحة، بما في ذلك تنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا والامتثال له.

٧٥ - وقد تنظر السلطات الليبية، في نهاية المطاف، في تقديم لمحة عامة عمَّا بحوزة البلد من الأسلحة التقليدية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية[٩]. وقد يساعد هذا التقييم

(٩) انظر www.un.org/disarmament/convarms/Register.

الأساسي فعليا في مناقشة بشأن أي منظومات من الأسلحة ينبغي للقوات المسلحة شراؤه متى رُفع حظر الأسلحة.

٧٦ - وأخيرا، يمكن لليبيا أن تلتزم في نهاية المطاف بتقديم بيانات وطنية بشأن النفقات العسكرية إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الموجودة[١٠]. فبالنسبة للبلدان المعتزم فيها إصلاح قطاع الدفاع، قد يوفر تقسيم النفقات العسكرية الحالية نقطة بداية لمناقشة الأولويات الراهنة في مجال الإنفاق العسكري، الأمر الذي قد يشكل بداية معقولة وشفافة لعملية الإصلاح.

باء - مجالات تركيز وتوصيات لمواجهة خطر الانتشار غير المشروع للأسلحة في المنطقة دون الإقليمية ومنطقة الساحل

٧٧ - مع أن البرامج والجهود الرامية إلى التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة وما يتصل به من تهديدات أمنية في المنطقة تتراوح بين البرامج الاجتماعية والإنمائية المحلية والتعاون الإقليمي في مجال الدفاع مرورا بإصلاح قطاع الأمن الوطني، فإن هذا الفرع لا يسلط الضوء إلا على التدابير الإقليمية ذات الأولوية التي حددتها السلطات الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية مرارا.

تعزيز مراقبة الحدود

الجهود الليبية لمراقبة الحدود

٧٨ - بعد إلغاء منطقة حظر الطيران وتوقف منظمة حلف شمال الأطلسي عن رصد حظر الأسلحة، يعود نقل البضائع حاليا إلى مجراه الطبيعي. ولهذا السبب، زاد تهديد الانتشار غير المشروع للعتاد العسكري عبر حدود ليبيا وتحتاج السلطات الليبية إلى تعزيز مراقبة البضائع التي تنقل حاليا برا وبحرا وجوا. وحتى الآن، تقوم بعض الكتائب بأنشطة لمراقبة الحدود؛ وقد أبرز الذين التقى بهم الفريق ما يواجهونه من افتقار للوسائل اللوجستية والموارد.

٧٩ - وقد أنشأت وزارة الدفاع الليبية جهازا لأمن الحدود وحماية المواقع الاستراتيجية. واستكمالا لهذا الجهود، تقوم وزارة الداخلية بإدارة الجوانب المدنية لنظام الحدود بالاشتراك مع وزارة المالية ومصلحة الجمارك. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن كثب مع جميع السلطات المعنية وشركاء ثنائيين ودوليين أساسيين في ضمان التخطيط المتكامل بين مختلف أجزاء الحكومة وفي تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الجهود الليبية. وأخيرا،

(١٠) انظر www.un.org/disarmament/convarms/Milex.

سيجري في الأشهر المقبلة تقييم وطني لمراقبة الحدود، يشمل الموانئ والمطارات، بدعم من الاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين.

الجهود الإقليمية

٨٠ - تقوم حاليا الدول المجاورة لليبيا التي زارها الفريق ومنها تونس ومصر والنيجر، باتخاذ إجراءات لمواجهة الانتشار غير المشروع للأسلحة من ليبيا عن طريق تعزيز مراقبة الحدود من خلال نشر دوريات إضافية وعمليات جوية. كما جرى تعزيز تفتيش مركبات النقل والبضائع عند نقاط التفتيش الحدودية. غير أنه ووفقا لما ذكرته سلطات الدول المجاورة المذكورة أعلاه، فإن قدرات الرصد ليست في معظم الأحيان بالمستوى الذي يكفي للتعامل مع الحدود الممتدة لمسافات طويلة والتي يسهل اختراقها، كما أن هناك شحة في الموارد اللازمة لتسيير دوريات، وهناك عدد محدود جدا من نقاط التفتيش وقدر محدود جدا من التعاون عند عبور الحدود. وذكرت سلطات النيجر أنها تسعى بشكل استباقي للحصول على دعم مالي ولوجستي للمساعدة في مواجهة هذا الوضع. وأخيرا، أكدت كل الدول المجاورة أهمية الجهود الليبية في نشر هيئة مناسبة لتأمين الحدود.

٨١ - فيما يلي بيان بالتدابير المقترحة لتعزيز مراقبة الحدود في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل دون الإقليميتين والتي ترد مُصنفة تحت ثلاثة عناوين هي التدابير القانونية وتدابير إنفاذ القوانين، ونقاط الدخول والخروج الرسمية، والحدود المفتوحة:

(أ) **التدابير القانونية وتدابير إنفاذ القوانين**

'١' مواءمة التشريعات والممارسات الوطنية بشأن دخول الأجانب وإقامتهم؛

'٢' إنشاء آلية لتنسيق عمل أجهزة الشرطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية وتبادل المعلومات بينها؛

'٣' تعزيز التعاون الإقليمي بين أجهزة الشرطة، بوسائل منها التدريب المشترك أو الاجتماعات المشتركة الدورية؛

'٤' تعزيز التعاون بين دول المنطقة في المسائل الجنائية؛

'٥' تحسين التنسيق الداخلي على المستويين السياساتي والتشغيلي؛

'٦' تعزيز تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن وإنفاذ القانون المعنية؛

(ب) نقاط الدخول والخروج الرسمية

'١' تشجيع إنشاء وتجهيز نقاط تفتيش متعددة التخصصات عند النقاط الحدودية الاستراتيجية، حبذا بأن تكون نقاط تفتيش الدول المتجاورة متواجهة، مما يتيح الربط الشبكي الفعال للمنطقة والقيام، حسب الاقتضاء، بمعالجة المعلومات المتصلة بعابري الحدود؛

'٢' تشجيع التوقيع على مذكرات تفاهم بين الإدارات المسؤولة عن مراقبة الأشخاص في المطارات والرحلات الجوية، بشأن تلقي معلومات مسبقة عن المسافرين لأغراض تقييم المخاطر.

'٣' نقل تركيز الرقابة الجمركية نحو أمن الحمولات، وذلك بوسائل منها على وجه الخصوص إشاعة ثقافة أمنية قائمة على المعلومات الاستخبارية ومكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما فيها الإرهاب؛

'٤' تعزيز قدرات الإدارات الجمركية في المنطقة من خلال تدريب الموارد البشرية، وتوفير الدعم اللوجستي المناسب (أجهزة الفحص والهياكل الأساسية ومعدات الكشف، وما إلى ذلك)؛

'٥' التوعية بإطار معايير منظمة الجمارك العالمية لتأمين وتيسير التجارة العالمية وتدريب الموظفين على إدارة المخاطر بغية تحديث الإدارات الجمركية؛

(ج) الحدود المفتوحة

'١' تحليل المخاطر والتهديدات؛ وصقل طريقة تحديد الأهداف؛ وتوفير التدريب على الأساليب الوقائية والاستخباراتية المناسبة؛

'٢' تدريب الموظفين على التواصل مع السكان المحليين (للإلمام بالعادات واللهجات والثقافات)؛

'٣' تزويد الموظفين بمعدات اتصالات (هواتف فضائية وأجهزة اتصال لاسلكية نقالة، وأجهزة GPS (الشبكة العالمية لتحديد المواقع) وما إلى ذلك) والقيام بدوريات متنقلة لتمكينهم من الانتباه للخطر والتصدي له وتدريبهم على استعمال هذه المعدات؛

'٤' إنشاء مراكز، حيثما أمكن، للتنسيق والتخطيط عبر الحدود في الدول المجاورة، بغية تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة.

التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات

٨٢ - رغم وجود عدد من المحافل المتعددة الأطراف، فإن عدم وجود استراتيجية منسقة على صعيد المنطقة دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب والشبكات الإجرامية العابرة للحدود يعوق الجهود الجماعية لمعالجة هذه المسائل.

٨٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت بلدان منطقة الساحل المنتدى القضائي الإقليمي لبلدان منطقة الساحل، الذي يضفي الطابع المؤسسي على التعاون القضائي في المنطقة. ويضم المنتدى حاليا بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، ولكن المبادرة مفتوحة أمام بلدان أخرى في منطقة الساحل. وعلى الصعيد دون الإقليمي، يجري تنفيذ جهود مكافحة الإرهاب من خلال استراتيجية مشتركة وضعتها الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر. وستدعى نيجيريا وتشاد إلى حضور الاجتماعات المقبلة وقد تصبحان جزءا من الاستراتيجية. وتضع الاستراتيجية ترتيبات ومبادئ للتعاون الأمني والإنمائي بين بلدان المنطقة دون الإقليمية على أربعة مستويات: المشاورات السياسية المنتظمة؛ والتعاون العسكري (لجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان)؛ والتعاون الاستخباراتي (مركز الاتصال والتكتل)؛ والتعاون الاقتصادي. ولا يمكن أن تقتصر أنشطة مكافحة الإرهاب على العمل العسكري وحده. فالعمل الشرطي مطلوب أيضا لمنع جرائم الإرهاب ومكافحتها. ووفقا لما ذكرته المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، يمكن لدول المنطقة، آخذه في اعتبارها هذه التطورات، أن تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي، الذي تتوقف فعاليته على أن يكون لأجهزة مختلف الدول ''لغة تشغيلية'' واحدة، وأن تستخدم أدوات متوافقة؛

(ب) تعزيز برامج التدريب الإقليمية في تخصصات مختلفة (الشرطة والدرك والجمارك والأمن) لتمكين أفراد الشرطة من الإلمام بالأساليب المتوافقة أو الموحدة التي تستخدمها الأطراف الإقليمية الفاعلة؛

(ج) إتاحة خبرات الدول التي خاضت بالفعل صراعا مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لدول المنطقة الأخرى المعرضة لمواجهة هذا التهديد.

٨٤ - ويود المساهمون في إعداد ورقة العمل هذه أن يشجعوا الدول وخاصة الدول المجاورة لليبيا ودول المنطقة على تعزيز تبادل المعلومات مع السلطات الليبية المعنية والفريق والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومنظمة الطيران المدني الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والشركاء الدوليين، حسب الاقتضاء، بشأن مكان أو بيع أو تكديس أو انتشار الأسلحة والذخيرة القادمة من ليبيا، بما فيها صواريخ الدفاع الجوي المحمولة، وأن تتعاون بشكل وثيق

مع السلطات الليبية والبعثة والشركاء الدوليين والإقليميين المناسبين في تنسيق وإعادة تأهيل نظام قوي لتأمين وإدارة حدودها المشتركة مع ليبيا.

مكافحة التهديد المتصل بصواريخ الدفاع الجوي المحمولة

٨٥ - يتطلب منع صواريخ الدفاع الجوي المحمولة من دخول سوق التداول غير المشروعة والوصول إلى الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات اتباع نهج متعدد المستويات والعمل بنفس التدابير المستخدمة فيما يتصل بالأسلحة الخفيفة الأخرى، بما في ذلك مراقبة تكديس ونقل تلك الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بها. ولتعظيم أثر هذا النهج المتعدد المستويات، يتعين إخضاع طائفة من الأدوات لتنسيق واف من أجل مواجهة تهديدات متعددة بشكل متزامن. وتتميز الجهود المبذولة للتخفيف من درجة التعرض لهجمات باستخدام صواريخ الدفاع الجوي المحمولة بطابع خصوصي بيِّن، وتشتمل على تأمين منطقة المطار وتدابير مضادة لتأمين الطائرات وخطوات تقنية لتحسين فرص هبوط الطائرة بنجاح في حال إصابتها.

جهود منع الانتشار

٨٦ - يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ ما يلزم من تدابير وطنية ودولية لمنع الاتجار غير المشروع بالعتاد العسكري، بما في ذلك تنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. وتوجد بالفعل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي طائفة من المبادرات المتصلة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لكبح الاتجار غير المشروع. وتوجد أيضا عدة صكوك غير ملزمة متعددة الأطراف، منها برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصك الدولي للتعقب، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهي صكوك تعهدت الدول من خلالها بتحسين مراقبة صنع ونقل وتكديس وإدارة الأسلحة وتقديم معلومات عن صادراتها ووارداتها فضلا عن التعاون مع بعضها البعض في مجال تبادل المعلومات وتلبية طلبات التعقب. وتشجَّع الدول التي صدرت صواريخ دفاع جوي محمولة إلى ليبيا في الماضي على تزويد السلطات الليبية بمعلومات، حسب الاقتضاء، عبر القنوات المناسبة، للمساعدة في حصر صواريخ الدفاع الجوي المحمولة غير المؤمَّنة. ويمكن أيضا، حسب الاقتضاء، إطلاع اللجنة والفريق على هذه المعلومات.

منع تهديد صواريخ الدفاع الجوي المحمولة عن طريق تعزيز التدابير الأمنية ذات الصلة على مستوى المطارات

٨٧ - تُلزم معايير أمن الطيران المدني الدولي الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي، ومنها ليبيا ودول المنطقة، بإخضاع التهديد الذي يتعرض له الطيران المدني لاستعراض متواصل وبتعديل برامجها لتأمين الطيران على النحو المناسب كلما طرأ تغير على هذا التهديد. وبالنظر إلى القلق الذي يثيره انتشار صواريخ الدفاع الجوي المحمولة في ليبيا والمنطقة، فإن توخي الحكمة سيشجع ليبيا ودولَ المنطقة على أن تقيِّم التهديد الذي تشكله صواريخ الدفاع الجوي المحمولة تقييما متأنيا وأن تتخذ تدابير مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية تقوم على الأساليب والممارسات المقبولة دوليا. والواقع أن منظمة الطيران المدني الدولي تدرك أن هناك برنامجا لإجراء تقييمات بشأن صواريخ الدفاع الجوي المحمولة في ليبيا والدول المجاورة يجري تنفيذه حاليا بمساعدة من الولايات المتحدة ودول أخرى. وقد اقترحت بلدان عديدة، بما فيها الولايات المتحدة، على عدة دول في المنطقة، أن تدعمها في تعزيز أمن المطارات والمناطق المحيطة بها للتخفيف من حدة مخاطر شن هجوم إرهابي بصاروخ من صواريخ الدفاع الجوي المحمولة.

٨٨ - وتتمثل واحدة من ”أفضل الممارسات“ في مجال التخفيف من حدة المخاطر في إجراء تقييم لمدى تعرض المطارات للمخاطر والقيام، استنادا للنتائج، بتنفيذ تدابير مضادة تخص المطارات على وجه التحديد. ولهذا الغرض، تتيح منظمة الطيران المدني الدولي لكل دولها الأعضاء الدليل الإرشادي الخاص بمعلومات صواريخ الدفاع الجوي المحمولة وتقييم درجة التعرض لها (آذار/مارس ٢٠١٠). ويوفر الدليل الإرشادي معلومات ذات صلة بشأن تصنيف هذه الصواريخ، والتعرف عليها، وخلفية تاريخية عن الحوادث، والتهديد، والتوافر، والسياسات الدولية لمكافحة الانتشار، وعوامل اختيار الأهداف، وتقييمات لمستوى التعرض لأخطار هذه الصواريخ، واستراتيجية التخفيف من حدة هذا التعرض، والتهديد الذي تشكله أسلحة الهجوم عن بعد.